مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر
اسم الكاتب: م.د. نغم نذير شكر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6963
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 00:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر

المدرس الدكتورة
نغم نذير شكر(*)

المقدمــة

شهدت المنطقة العربية في الآونة الأخيرة ما لم تشهده طيلة عقود طويلة. فبعد أن ظل العالم العربي خارج موجات التغيير والتحول الديمقراطي المتتابعة، مما دفع البعض الى الحديث عن وجود استثناء عربي في هذا المجال أو عن وجود تناقض بين الثقافة العربية وقيم الديمقراطية، بدأ العالم العربي في الآونة الأخيرة، يشهد بدايات تفكك بنية النظم السلطوية بفعل انتفاضات شعبية، بدأت في تونس ومصر، ثم في ليبيا، والأردن، والبحرين، واليمن وعمان.. وأياً كانت أسماء ساحات الاحتجاجات (ميدان التحرير، دوار اللؤلؤة، شارع الحبيب بورقيبة، ساحة التغيير..)، فالهدف ظل واحداً وهو سقوط الأنظمة السلطوية، سواء أكان كلياً عن طريق تغيير شامل للنظام، أو جزئياً عن طريق إدخال بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية.

وبالرغم من الاختلافات المهمة بين النظم العربية، خاصة بين النظم الملكية والنظم الجمهورية، وبين الدول المنتجة للنفط والدول المصدرة للعمالة، فإن هذه النظم كانت تتفق في الكثير من السياسات والخصائص، ولذلك كانت مطالب القوى الثائرة متشابهة الى حد بعيد. وقد تركزت هذه المطالب على إطلاق الحريات السياسية، وتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

وكثيراً ما تحدث المتخصصون في علم السياسة، تحت تأثير اقتراب النظم، عن النظم السياسية والاستقرار، وصورها البعض على أنها ماكينات مزودة بقدر كاف

(*)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.

من الوقود ولا يمكن أن تتعطل. ولكن منذ أواخر ستينيات القرن العشرين، امتلأت وسائل الإعلام بصور العنف والثورات، واتضح أن الثورات من الممكن أن تقع في أية دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة، وهو ما حدث بين عامي ١٩٦٥و ١٩٦٨، إذ اكتشف الأكاديميون فجأة العنف في الولايات المتحدة. وبعد أن كانوا ينظرون في وقت سابق الى العنف بوصفه أمراً غير اعتيادي، أشار الكثير من الأكاديميين في النهاية الى أن العنف يحمل صبغة أمريكية، كما شعر الأوروبيون بالصدمة، بعدما أدركوا أنهم ليسوا محصنين ضد العنف، خاصة بعد المذبحة التي شهدتها يوغسلافيا السابقة. وقد ترتب على ذلك تزايد أهمية الحديث عن انهيار النظم السياسية عن طريق الثورات.

وعادة ما يصاحب عملية انهيار النظم انتشار أعمال الشغب على نطاق واسع، والحروب الأهلية والأعمال الإرهابية والانقلابات العسكرية، وعادة ما توجد في ظل هذه الظروف حكومات استبدادية بدرجات متفاوتة. فالأنظمة الدكتاتورية لا تصنعها مجموعات صغيرة من المتآمرين فقط، لكنها عادة ما تنتج عن انهيار النظام السياسي، فالانهيار يسمح لمجموعات صغيرة، لكنها منظمة بشكل جيد، وغالباً ما يكون الجيش، بالسيطرة على النظام، وهذا هو السبب وراء عدم جدوى شجب نظام عسكري لا يتردد في استخدام القوة العسكرية في مواجهة المواطنين. فقد قتلت الأنظمة العسكرية في الأرجنتين وشيلي وجواتيمالا الآلاف لمجرد الاشتباه في أن توجهاتهم يسارية. وحتى يمكن فهم ذلك، فأن هناك حاجة الى الإجابة عن تساؤلات من قبيل: لماذا حدثت هذه الانقلابات؟ ولماذا يتكرر انهيار النظم السياسية في بعض الدول؟؟.

تتمثل الأسباب الكامنة وراء انهيار النظم السياسية في فقد الشرعية، ونقص شعور المواطنين بعدالة حكم النظام. ويمكن تحديد مؤشرين على ذلك، يتمثل المؤشر الأول في انتشار العنف المتمثل في أعمال الشغب والاضطرابات الشاملة والتفجيرات الإرهابية والاغتيالات السياسية. ويتمثل المؤشر الثاني في حجم جهاز الشرطة، فكلما

ارتفع مستوى الشرعية، احتاجت الحكومات لعدد قليل من ضباط الشرطة، وعندما تنخفض تحتاج لعدد أكبر. فعلى سبيل المثال، يلتزم الشعب في إنجلترا غالباً بالقانون، لذلك يقل عدد أفراد الشرطة، ومعظمهم لا يحمل أسلحة نارية. وفي أيرلندا الشمالية حتى وقت قريب ازداد الاعتماد على عناصر الشرطة المسلحة لتحقيق الاستقرار، وذلك بسبب تزايد نشاط الإرهابيين الذي كان نتيجة أحساس نسبة من السكان بأن الحكومة غير شرعية.

وكانت القوات البريطانية، حتى وقت قريب أيضاً، تقوم بعمل دوريات حراسة بالأسلحة الأوتوماتيكية والعربات المدرعة. وقد أسفرت الحرب الأهلية في أيرلندا الشمالية عن مقتل نحو ٣٦٠٠ شخص.

وعليه، تقوم فرضية البحث على ما يأتي: (إن أبرز أسباب تلاشي شرعية النظم السياسية هو فقدان النظام للفاعلية في إدارة الدولة، ومن أهم مؤشرات فقدان الفاعلية معدلات التضخم الخارجة عن نطاق السيطرة، واستشراء الفساد، وارتفاع مستويات البطالة، والهزيمة في الحروب. ومن ثم، تعد هذه المؤشرات مقدمات لوجود مشكلة ما بين المجتمع والنظام السياسي القائم، وهي تمهد لانفجار أعمال العنف في المجتمع والذي يعد أحد أعراض قيام الثورة).

وعليه، تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: يتناول دوافع التغيير في الأنظمة العربية المعاصرة.

أما المحور الثاني: يتناول ملامح وصفات جيل الثورات العربية.

أما المحور الثالث: يتناول العامل الخارجي والحالة الثورية الراهنة.

ثم تنتهي بخاتمة استنتاجات

المحور الأول: دوافع التغيير في الأنظمة العربية المعاصرة:

أسهمت عوامل عدة في ظهور بوادر الاتجاه نحو التغيير وما شهدته الأنظمة العربية المعاصرة من تغيرات كالاتجاه نحو الانتفاضات والثورات الشعبية في العالم العربي.

وبالرغم من الثروات البشرية والطبيعية الهائلة التي تتمتع بها المنطقة العربية، فأنها شهدت في العقود الأخيرة خللاً كبيراً في منظومة توزيع الثروة، إذ استأثرت نخب ضيقة ذات ارتباط وثيق بالسلطة بمقومات الثروة، بينما همشت قطاعات واسعة من المجتمعات العربية. وقد تزايدت تلك الظاهرة في السنوات الأخيرة بشكل ملحوظ، مع التوجه لتبني آليات السوق والتجارة الحرة، وتراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة. كما تعاني المنطقة العربية القمع والاستبداد، وغياب الحقوق والحريات، وانتهاكات واسعة كحقوق الإنسان، مع تركيز السلطة في يد نخب ضيقة مرتبطة بالحزب أو الأسرة الحاكمة[1].

وقد أدت حالة الاختناق السياسي الذي تشهده المنطقة الى ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية، بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية، وبعضها ذات صبغة دينية أو عرقية، من ناحية أخرى، فشلت معظم الدول العربية في تحقيق الاندماج الوطني بين الجماعات الدينية والعرقية والأثنية المختلفة، وتعرضت معظم الأقليات (أو الأغلبيات المهمشة) في العالم العربي لمظاهر الإقصاء والتمييز الديني والثقافي والاجتماعي[2].

وفي السنوات الأخيرة ومع تزايد القصر السياسي والاجتماعي في الكثير من الدول العربية، وتصاعد دور قوى إقليمية وخارجية، بدأت هذه الجماعات تتحرك

---

[1] مجدي صبحي، التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، المجلد (٤٦)، أبريل ٢٠١١، (ملحق تحولات إستراتيجية)، تحرير سعيد عكاشة وآخرون، ص ص١٩-٢٠.

[2] مصطفى خشيم، تحديات النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٧٥)، السنة (٢٤)، كانون الثاني/ يناير، ٢٠٠٢، ص ص٨٠-٨٥.

للمطالبة بحقوقها الثقافية والسياسية، أو للمطالبة بالانفصال بشكل جزئي أو كامل عن الدولة الأم، وأخيراً أسهم التدخل الخارجي المتصاعد لقوى إقليمية وخارجية في الشؤون الداخلية للمنطقة العربية في تعميق حالة الضعف والانقسام التي تشهدها دول المنطقة[1].

وأهم هذه الدوافع:

١. الفئة الشبابية:

تشهد المنطقة العربية ما يعرف بالطفرة الشبابية، إذ يمثل الشباب في المرحلة العمرية من ١٥ الى ٢٩ سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة. وتعاني هذه الفئة العمرية مظاهر إقصاء اقتصادي واجتماعي وسياسي، جعلتها في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له. وتعد البطالة من أهم المشاكل التي يعانيها الشباب في العالم العربي، إذ ترتفع مستويات البطالة الى ٢٥% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي ١٤,٤% وتتركز نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشباب المتعلم الحاصل على تعليم عال، إذ يمثل الشباب المتعلم نحو ٩٥% من الشباب المتعطل عن العمل في العالم العربي.

كما ترتفع نسب البطالة بشكل كبير في أوساط الشابات المتعلمات، إذ تشغل المنطقة العربية موقعاً متدنياً بين مناطق العالم من إذ دور المرأة في سوق العمل. فضلاً عن أن الشباب يعانون من تدني مستويات الأجور، وسوء ظروف العمل، إذ يعمل نحو ٧٢% من الشباب في القطاع غير الرسمي[2]. وقد أثر كل ذلك بشكل سلبي في الظروف الاجتماعية للشباب في الوطن العربي، فتفشت ظاهرة العنوسة، وتأخر سن الزواج بشكل كبير.

---

[1] هناء عبيد، عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، أبريل ٢٠١١، المجلد ٠٤٦٩، ص ص٤٦-٤٧.

[2] محمد السيد سعيد، أزمة النظام العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٠٠)، السنة (٢٦)، نيسان/ أبريل ١٩٩٠، ص ص٢١-٢٢.

ووفقاً للتقارير الدولية، فأن أكثر من ٥٠% من الذكور في المرحلة العمرية من ٢٥ الى ٢٩ لم يسبق لهم الزواج، وهي النسبة الأعلى بين الدول النامية. من ناحية أخرى، يعاني الشباب في العالم العربي إقصاء سياسياً واضحاً، فقد أدى غياب الحريات السياسية والمدنية وضعف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان الى انصراف الشباب عن المشاركة السياسية من خلال القنوات الشرعية[١].

ومما يجدر ذكره هنا أن شرائح واسعة من الجمهور العربي أظهرت ميلاً واضحاً واستبشاراً ملموساً بالتغيير الذي طال انتظاره- وفقاً لما أشارت اليه تقارير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية، ومنها تقرير عام ٢٠٠٣- وإن كانت هذه التقارير قد صدرت بضغوط غربية بل أمريكية، وأفصحت عن، (تصدر العرب لائحة من يؤيد في أرجاء العالم الرأي القائل بأن الديمقراطية أفضل من أي شكل آخر للحكم وعبروا عن أعلى مستوى لرفض الحكم الاستبدادي)[٢].

وفي السنوات الأخيرة، ومع انتشار وسائل الإعلام البديلة وأدوات الاتصال الحديثة، والقنوات الفضائية، مثل قناة الجزيرة والهواتف المحمولة والانترنيت، بدأ الشباب في العالم العربي يؤسسون لأنماط مشاركة جديدة مكنتهم من تجاوز الكثير من القيود التي فرضتها النظم العربية على حريات التعبير والتنظيم. إذ لجأ الشباب الى شبكات التواصل الاجتماعي والى المدونات للتواصل مع بعضهم بعضاً، وللتعبير

[١] عصام نعمان، حقوق الإنسان وحقوق الشعوب، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٦٦)، السنة (٢٣)، نيسان/ أبريل، ٢٠٠١، ص ص٦-١٠.

[٢] عبد السلام بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات التغيير والإصلاح السياسي، ط١، دار الكتب العلمية، بغداد، ٢٠١١، ص٣١.

عن عدم رضائهم عن الأوضاع القائمة وكذلك لتنظيم فعاليات احتجاجية نجحت في كسر حاجز الخوف الذي فرضته النظم العربية على شعوبها لعقود طويلة[1].

وهذا الاتجاه الجديد، أدركته النخب العربية المستنيرة التي رأت في التغيير– ونعني به التغيير البناء، السائر قدماً الى المستقبل وليس ذلك التغيير المرتد الى الماضي– ارتقاءً بالإنسان العربي الى مصاف الشعوب المتقدمة التي ترفل بالحداثة والديمقراطية والروح العقلانية– النقدية المتجددة، لأن التغيير يحمل في طياته سمواً في الحياة الإنسانية وتنوعاً في خيارات الناس، وارتقاءً بالتعليم وضمانات متعددة للعدالة، وفرصاً أوسع للمشاركة السياسية وآفاقاً مفتوحة لإنجاز أهداف التنمية السياسية[2].

٢. العامل الاقتصادي والاجتماعي:

بالرغم من الثروات البشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها دول المنطقة، فأن النظم العربية أخفقت في تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية. فلا تزال قطاعات واسعة من الشعوب العربية تعاني الأمية والبطالة وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، كما أن الفجوة بين الطبقات والمناطق في الدولة الواحدة في اتساع مستمر. وقد أدى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتفشي الفساد بشكل واسع، واستئثار نُخب ضيقة مرتبطة بالسلطة بعوائد التنمية الى تزايد حالة السخط السياسي والاجتماعي، وظهور حركات احتجاجية على نطاق واسع في كثير من الدول العربية[3].

---

[1] دينا شحاتو ومريم وحيد، محركات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، المجلد (٤٦)، أبريل ٢٠١١، ص١١.

[2] عبد السلام بغدادي، النظم السياسية العربية وتحديات...، مصدر سبق ذكره، ص٣٠.

[3] جلال معوض، الشرق الأوسط: الدلالات والتطورات الجارية المحتملة، مجلة شؤون عربية، العدد (٨٠) كانون الأول، ١٩٩٤، ص١٤١.

ومن الجدير بالذكر، أن هناك من يحّمل بنى اجتماعية عدة مسؤولية إعاقة عملية التغيير في العالم العربي، إذ يذهب أصحاب هذا الرأي الى أن السبب الرئيس لإخفاق عملية التحول الديمقراطي في العديد من الأقطار العربية لا يرجع الى مسائل ثقافية بقدر ما هو تعبير عن تظافر بنى اجتماعية وسياسية واقتصادية عملت على غياب أو تغيير القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية والشمولية، ومن ثم الى افتقار الحركة الديمقراطية الى قوة دفع حقيقية. فضلاً عن أن ثمة بعض الإشكاليات التي خصت هذا الجزء من العالم دون سواه وساهمت في تعميق أزمة الحرية[١].

ومع اتجاه عدد من الدول العربية الى تبني سياسات التحرير الاقتصادي واقتصاد السوق في السنوات الأخيرة، تراجع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية بشكل ملحوظ، مما أثر بالسلب في قطاعات واسعة كانت تعتمد بشكل كبير على دعم الدولة. وقد تزايدت من ثم مظاهر الفقر والتهميش، واتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء بشكل ملحوظ، وشهدت دول عربية عدة تصاعداً في وتيرة الاحتجاجات العمالية والفئوية المطالبة برفع الأجور ومحاربة الفساد والغلاء وتحسين الظروف المعيشية للعمال[٢].

ومن الملاحظ أن معدلات التنمية البشرية- طبقاً لتقرير الأمم المتحدة الإنمائي- لا تعكس الواقع في عدد من الدول العربية. فالجماهيرية الليبية تأتي في الموقع (٥٣) وهذا يمثل مستوى مرتفعاً في التنمية البشرية. أما تونس في الموقع (٨١)، ومصر في الموقع (١٠١).

وفي هذا الصدد، فأن المؤشرات الحديثة التي يعلق عليها صندوق النقد الدولي أهمية، ففي تونس وليبيا، حدث تحسن في هذه المؤشرات. بينما حدث تدهور في

[١] عبد السلام بغداد، النظم السياسية العربية....، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

[٢] حيدر إبراهيم علي، الأمنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، المجلد (٤٦)، أبريل ٢٠١١، ص ص٥١-٥٢.

المؤشرات التي يتجنب الصندوق الكلام عنها. إذ أن معدل نمو الناتج القومي يرتفع ومعه متوسط الدخل والاستثمارات الأجنبية تزيد- حدث هذا في تونس في العشرين سنة الماضية وبدأ يحدث في مصر منذ ست سنوات-[1]. ولكن حدث التدهور الشديد في ثلاثة أمور لا يحب الصندوق أو المؤسسات المالية الدولية الحديث عنها إلاّ مضطرة وهي: زيادة البطالة واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وزيادة انكشاف الاقتصاد أمام المتغيرات العالمية، ومن ثم زيادة تأثره بما يحدث في الخارج من تقلبات. كانت النتيجة أن تونس، بعد أكثر من عشرين عاماً من تطبيق سياسة الصندوق، زاد الناتج القومي منها بمعدل يفوق ٥% سنوياً- أي أكثر بنحو الخمس مما حدث في مصر- لكن في الوقت نفسه، زاد أيضاً معدل البطالة بشدة، فأصبح أكبر من معدل البطالة في مصر بنحو ٥٠%.

فضلاً عن ذلك، اتسعت بشدة الفجوة بين الأغنياء والفقراء، فأصبحت أكبر بكثير منها في مصر إذ أن أغنى ١٠% من السكان في مصر يحصلون على ٨ أضعاف ما يحصل عليه أفقر ١٠% من السكان، بالمقارنة بـ ١٣ ضعفاً في تونس، طبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة عن سنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، والأرجح أن الحقيقة أسوأ هنا أيضاً بكثير، اذ أن كثيراً مما يحصل عليه الأغنياء لا يرى ولا يحسب[2].

ويرى أحد المفكرين أن مشكلة المشاكل في عملية التغيير إنما تكمن في ذهنية القائمين على حقل التربية والعاملين فيه "إذ أنها ذهنية محافظة ماضوية بطبعها تكره التغيير وتخاف المجهول وتركن الى الماضي" والحل الأمثل لتلك العقلية هو من خلال السياسة بصعود قوى سياسية ترفض العقلية المحافظة البليدة وتؤمن بالتقدم والتغيير الدائم نحو الأجدى والأحسن، كما توفر تأمين استقلالية للمعلمين شبيه

---

[1] جلال أمين، كيف نفس الثورة التونسية؟ من الانترنيت:
http://www.shorouknews.com/cdumns/Column.aspx?id=380080,21/ فبراير
2011.pp1-3.

[2] المصدر نفسه، ص٤.

باستقلالية الأطباء وغيرهم من أصحاب المهن الحرة ويضيف– صاحب هذا الرأي– مشيراً الى ما تطالب به اليونسكو من ضرورات تتمثل في: أ. تعلم لتعرف ب. تعلم لتعمل ج. تعلم لكي تتعايش د. تعلم لتكون[1].

٣. غياب الحريات السياسية:

تتعرض الدول العربية منذ نهاية الحرب الباردة، خاصة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق، لضغوط داخلية خارجية متزايدة لتبنى إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي الى إطلاق الحريات السياسية والمدنية وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات والى وضع ضمانات تضمن نزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام.

الا أن الدول العربية لم تستجب لهذه الضغوطات، واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية. وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية، مثل المغرب والكويت ومصر، فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني. وقد أدى امتناع الدول العربية عن تبني إصلاحات سياسية حقيقية الى انصراف المواطنين عن المشاركة في العملية السياسية والى ضعف وترهل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني[2].

ولو تأملنا في البنى الاجتماعية القائمة على الساحة العربية لرأينا أن البنى السائدة، على رغم كل التسميات الحديثة، هي تلك التي لا تعترف بالفرد واستقلاليته وقراره الحر، الأمر الذي يشكل ركناً أساسياً من أركان الحداثة.

ولوحظ منذ الثمانينيات من القرن الماضي هيمنة التنظيمات الطائفية والمذهبية في الأحزاب والنقابات والجمعيات العربية، كما أن ليس من الصعب ملاحظة التمايز

---

[1] عبد السلام بغدادي، النظم السياسية العربية...، مصدر سابق، ص٥٧.

[2] احمد شكر الصبحي، مستقبل المجتمع المدني في النظام العربي، ط١، بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، ص ص١٧٧-١٨٠.

الاجتماعي الفادح بين المواطنين، الخلل الذي عملت على التخفيف من وطأته مجتمعات الحداثة من خلال تشريعات مدنية وأنظمة حماية اجتماعية.

كما نتج عن انغلاق المجال السياسي اتجاه المهتمين بالشأن العام، خاصة من أبناء الطبقة الوسطى المتعلمة، الى المشاركة من خلال قنوات بديلة، وفي مقدمتها الحركات الدينية والعرقية والمناطقية والتي تحولت الى أهم فاعل سياسي في مواجهة النظم المستبدة في معظم الدول العربية[١].

أما على الصعيد التنظيمي المؤسساتي، فعلى رغم العناوين الباهرة التي تدعي الحداثة والتنظيم العصري، لم تقم بعد في العالم العربي المؤسسية القانونية التي تقدم العمل المؤسسي وحكم القانون والصالح العام في البلاد العربية"[(*)] الدخول الخفية الناجمة عن الفساد، ويفرط في أداء الواجب الوظيفي والمهني، فيفقد القانون هيبته في المجتمع، وتفلت المخالفات الصريحة والصارخة لأمن المجتمع الاقتصادي والاجتماعي من العقاب، وتتآكل القيم والمثل التي تعلي من شأن الصالح العام، كما تتحكم في الوظائف العامة المحسوبيات والعوامل الشخصية والقرابية، ما لا يتفق البتة مع معايير الحداثة التي تأخذ فقط في الحسبان الكفاءة الذاتية والصالح العام[٢].

وفي السنوات الأخيرة، ظهر أيضاً الكثير من الحركات الاحتجاجية ذات أرضية سياسية ومطلبية نشأت خارج الأطر المؤسسية وخارج الشرعية القانونية، ورفضت تلك الحركات أن تشارك في المنظومة السياسية التي فرضتها الدولة على معارضيها. وتبنت خطاباً يتجاوز مطالب الإصلاحي التدريجي، وطالبت بالتغيير الشامل من خلال تعبئة الشارع في مواجهة النخب الحاكمة. كما لجأ الشباب في

---

[١] خلدون النقيب، بناء المجتمع العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة (٨)، العدد (٧٩)، أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥، ص٢٦.

[(*)] مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

[٢] عبد السلام بغدادي، النظم السياسية العربية...، مصدر سابق، ص١٠٠.

السنوات الأخيرة الى استخدام الفضاء الالكتروني والمواقع الاجتماعية لتأسيس حركات احتجاجية شبابية أصبحت محركاً مهماً للتغيير في العديد من الدول العربية[١].

وظهر في الآونة الأخيرة نمطان رئيسان للتغيير في المنطقة، النمط الأول يقوم على نجاح حركات ذات طابع عرقي أو طائفي أو ديني في تحدي سلطة الدولة المركزية، وفي الانفصال عنها بشكل كامل كما حدث في حالة السودان، أو في تأسيس مناطق حكم ذاتي لا تخضع لسيادة الدولة المركزية كما حدث في حالة الصومال ولبنان والعراق واليمن وفلسطين. أما النمط الثاني فيقوم على نجاح حركات احتجاجية ذات طبيعة أفقية لا مركزية تجمع بين فئات مجتمعية وسياسية مختلفة في إسقاط النخب الحاكمة، من خلال تعبئة شعبية واسعة النطاق. وقد شهدنا هذا السيناريو أخيراً في مصر وتونس، وهو مرشح لأن يتكرر في عدد من الدول العربية. ويبدو لنا أن سيناريو الانتقال التدريجي والمنظم نحو الديمقراطية، الذي طرحه العديد من المحللين في سنوات سابقة أصبح غير مطروح، وأن سيناريوهات التغيير من خلال الثورة أو الانفصال هي المطروحة الآن[٢].

٤. انعدام الوحدة الوطنية:

شهدت الدول العربية في السنوات الأخيرة تصاعد الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية، خاصة في تلك الدول التي تتمتع بقدر عال من التنوع العرقي والديني والأثني. وقد نتجت هذه الظاهرة عن عوامل مختلفة عدة، في مقدمتها قيام النظم السلطوية لعقود طويلة بحجب الحريات الثقافية والدينية، وبحرمان جماعات مختلفة من حق التعبير بحرية عن هويتها وعن ثقافتها وعن عقيدتها، كما حدث في حالة الأمازيج في شمال أفريقيا.

---

[١] **محمد السيد سليم، الوطن العربي وموازين القوى الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٩)، المجلد ٠٤٥)، يناير ٢٠١٠، ص ص١٥٠-١٥١.**

[٢] **سعيد عكاشة، هكذا تغير العالم، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات إستراتيجية، العدد (١٨٤)، المجلد (٤٦)، أبريل ٢٠١١، ص ص٤-٥.**

ويعتقد منظرو ما بعد الحداثة- حالياً- أن الثقافة أصبحت الآن أكثر أهمية من الاقتصاد في قيادة (التغيير الاجتماعي، فبناء بنية تحتية اقتصادية لا يعني رفعاً لرفاهية الأمة، بل ترتبط المسألة بمدى السيطرة على المعلومات والتقنية وكيفية إنتاجها. هذه الفكرة هي نفسها التي انطلق منها ماكس فيبر قبل قرن من الزمن في كتابه (البروتستانتية وروح الرأسمالية)[1].

والسؤال المركزي الذي طرحه فيبر هو كيف انتقل المجتمع الأوروبي من منظومة قيمية للتقاليد الى مجتمع محتوم بقيم جديدة أكثر عقلانية؟ وما هي القوى الأساسية التي سمحت لهذا المجتمع بالتطور؟؟.

وكان جوابه: أن الثقافة الدينية البروتستانتية بعد أن تعلمنت لعبت دوراً مهماً في تطور الرأسمالية، وهو موقف مخالف للماركسية التي ترجع المنظومة الإيديولوجية الى الترتيبات الاقتصادية، وسواء صحت رؤية فيبد وماركس، أو كليهما معاً، فإن عملية التحديث في نهاية المطاف هي سلسلة متتالية من التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والنفسية...الخ، وهذا يعني أن التحديث الاقتصادي لا ينبغي أن ينظر اليه بوصفه عملاً اقتصادياً محضاً بل بوصفه عملاً سياسياً عالي التنظيم للجماعة الاجتماعية[2].

وأخيراً، فأن انسداد قنوات المشاركة السياسية وتقييد الحريات السياسية والمدنية منعت هذه الجماعات من التعبير عن مطالبها بشكل شرعي وقانوني. وقد دفعت مظاهر التمييز الثقافي والسياسي والاقتصادي بعدد من الجماعات الفرعية في العديد من الدول العربية الى الانسلاخ عن الجماعة الوطنية، والالتفاف حول هوياتها الفرعية

---

[1] نقلاً عن: عبد العزيز الدوري، الهوية الثقافية العربية والتحديات، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٤٨)، السنة (٢٢)، تشرين أول/ أكتوبر ١٩٩٩، ص ص٦-١٠.

[2] حسن شامي، أسئلة حول مشاريع الإصلاح والديمقراطية، الحياة، العدد (١٤٩٩٦) في ١٨/ نيسان ٢٠٠٤، ص١٧.

واتجاهها الى الانفصال عن الدولة المركزية وتكوين دول جديدة، كما حدث في حالة السودان[١].

ومن المرجح أن تنتشر هذه الظاهرة في المنطقة العربية بشكل أوسع في السنوات القادمة، وقد تشهد المنطقة تفكك عدد من الدول القائمة وقيام دويلات جديدة تعبر عن تطلعات الفئات والجماعات التي عانت التهميش والإقصاء لعقود طويلة.

٥. العامل الخارجي:

التطور الأخير الذي أثر بشكل كبير في استقرار المنظومة السلطوية في العالم العربي مرتبط بتصاعد دور الفاعلين الدوليين والإقليميين في السياسات الداخلية لدول المنطقة في السنوات الأخيرة. فالتدخل الخارجي ليس بجديد على المنطقة العربية، ولكنه كان في فترات سابقة مرتبطاً بالأساس بترسيخ النظام الإقليمي الذي وضعته القوى الاستعمارية في النصف الأول من القرن العشرين، وبدعم النظم السلطوية الموالية للغرب[٢].

بالرغم من ذلك، ففي السنوات الأخيرة، دعمت قوى دولية وإقليمية مبادرات تخل باستقرار النظام العربي القائم وبالنظم السلطوية في المنطقة، خاصة تلك التي تبنت مواقف مناهضة للولايات المتحدة. وقد تجلى هذا التوجه في سياق التدخل الأمريكي في الصومال، والاحتلال الأمريكي في العراق، ودعم مبادرات الانفصال في جنوب السودان ومحاولات عزل حماس في قطاع غزة، وحزب الله في لبنان. وحتى النظم المعتدلة تعرضت لضغوط خارجية متزايدة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول،

---

[١] هاني رسلان، جنوب السودان والتوجه نحو الانفصال، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٩)، المجلد (٤٥)، يناير ٢٠١٠، ص ص١٣٨-١٤٠

[٢] سيار جميل، العولمة: اختراق الغرب للقوميات الآسيوية: متغيرات النظام القادم، رؤية مستقبلية، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٧) لسنة ١٩٩٧، ص٦٣.

والربط بين الإرهاب وغياب الحريات لإدخال إصلاحات سياسية وإطلاق الحريات السياسية والمدنية[1].

ومن ناحية أخرى، شهدت الفترة الأخيرة تصاعداً في نفوذ قوى إقليمية صاعدة، مثل إيران وتركيا، بدأت تؤثر بشكل ملحوظ في مجريات الأمور في العالم العربي. وبالنسبة لإيران فقد تولت ريادة المعسكر المناوئ للسياسات الأمريكية في المنطقة، وقامت بدعم نظم وحركات راديكالية مثل نظام الأسد في سوريا وحزب الله في لبنان وحماس في فلسطين والتمرد الحوثي في اليمن. مما دفع البعض للتحدث عن بدء حرب باردة جديدة في المنطقة بريادة مصر والسعودية، والمدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد عزز هذا الصراع بين المعسكر المحافظ والمعسكر الراديكالي من نفوذ فاعلين غير أممين مثل حركة حماس وحزب الله في لبنان والتمرد الحوثي في اليمن ومن قدرتهم على تحدي السلطة المركزية وعلى تأسيس حركات فرعية منظمة تتمتع بقدر عالٍ من الاستقلال الذاتي، مما دعا البعض الى اتهام هذه القوى بتأسيس دولة داخل الدولة[2].

المحور الثاني: ملامح وصفات جيل الثورات العربية:

حقيقةً، لا ينفصم جيل الانتفاضات والثورات العربية الذي هيمنت عليه الشرائح الشبابية عن الواقع والبنية الاجتماعية القائمة في الدول العربية، اذ أن الثورات لا تبدأ من العدم أو تقوم في فراغ سياسي أو اجتماعي، لكنها تعبر عن تراكم طويل المدى يحدث في البنى السوسيولوجية وأنظمة السلطة.

---

[1] أكرم البني، أسوأ ديمقراطية- خير من أفضل ديكتاتورية، الحياة، العدد ١٥٧٢٦ في ٢٥ نيسان ٢٠٠٦، ص١٠.

[2] محمد عبد السلام، حرب الحوثيين... فرص الحسم العسكري، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٧٩)، المجلد (٤٥)، يناير ٢٠١٠، ص ص١١٢-١١٤.

وكذلك أنظر:

عبد العزيز الدوري، الهوية الثقافية العربية والتحديات، مصدر سبق ذكره، ص١٠.

وعليه يتم تقسيم هذا المبحث الى محورين أساسيين أولهما يتناول: ملامح جيل الثورات، أما ثانيهما فيتناول: صفات جيل الفعل الثوري.

أولاً- ملامح جيل الثورات:

اذا كان مفهوم الجيل يعبر عن التجربة السياسية والاجتماعية المشتركة لمجموعة الأفراد، سواء أكان صراعاً أو تواصلاً أو حتى تمردا، وليس مجرد السن، فأن جيل الانتفاضات العربية، اتسم بمجموعة من الملامح التي تراوحت ما بين انخراطه في العولمة بقيمها وآلياتها وأفقها، وارتباطه بمحلية تكوينه السوسيولوجي لجهة الهوية العربية والإسلامية[1].

ولعل شعار "الشعب يريد إسقاط النظام" الذي رفعته ثورتا مصر وتونس، وامتد لليمن وليبيا، لم يكن تعبيراً فحسب عن محاولة التمرد على سيطرة جيل على الحياة السياسية والمجتمعية العربية لعقود، وإنما يمكن فهمه على أنه توجه لهذا الجيل لبناء عالم جديد- حرية، عدالة، كرامة) يناسب مدركات هذا الجيل التي تشكلت في ظل انسداد الحراك المجتمعي وتجلط شرايين السلطة، وعلى ذلك، فثمة ملامح أساسية لجيل الثورات والانتفاضات العربية يمكن تحديدها فيما يأتي:-

أ. تنشئة سياسية شبكية لاهرمية، اذ خرج جيل الثورات العربية من رحم تنشئة شبكية لم تدركها الأبنية السياسية السلطوية في المنطقة العربية، سواء الأحزاب أو مؤسسات التعليم أو غيرها.

فاستخدام الفيس بوك وبقية وسائل الاتصال الاجتماعي ليس مجرد أداة تواصل كما يراها البعض فحسب، بل تحمل قيماً تسللت لتلك الشريحة الجيلية. فالممارسات

---

[1] برهان غليون، العرب وتحديات العولمة الثقافية، مقدمات في عصر التشديد الزوجي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٢٢١)، ١٩٩٧، ص٣٠. وكذلك أنظر:

د.وصال العزاوي، تسونامي الشعوب العربية، من الانترنيت..http://www.panet.co.il/online.html

في هذا العالم الشبكي تكسر السلطة، وترفض التابوهات وتدفع مستخدميها الى بلوغ الخيال السياسي[١].

ولعل هذا هو الذي جعل نخبة من الأجيال القديمة تتصور أن ما يقوم به الشباب في مصر وتونس لا يمكن أن يصل الى إسقاط النظام، دون إدراك الثقافة الشبكية للجيل الجديد التي تأسست على عدم الانقياد وراء سقف طموحات معين، حتى أننا نجد أن حرية المتظاهرين في مصر كانت تذهب بالمطالب الى أقصى الطريق كلما تنازل النظام، لأن خيالهم ليس محدوداً بالحسابات السلطوية للجيل القديم[٢].

ب. إعلام ووعي بديل، اذ أنه منذ بداية الألفية الجديدة، تعرض هذا الجيل الى وسائل اتصال (انترنيت، فضائيات) لم تكن متاحة من قبل لغيره، أشبعته برسائل إعلامية قوامها فكرة التمرد والرفض لكل ما يأتي من إعلام السلطة وبينما كانت الاتهامات لشباب (الفيس بوك) قبل الثورات العربية بأنهم يقومون بعمليات تنفيس عما يجول في نفوسهم على هذا الإعلام البديل، وأنهم يعانون عزلة شعورية عن العالم الواقعي، فأن المفاجأة أن هذا الإعلام البديل وفر وعياً مستقلاً وحركياً عن السلطة القائمة، ودمج العالمين الافتراضي والواقعي[٣].

ولعل أوضح مثال على ذلك، ما كشفته الثورة المصرية عن أن ظاهرة المواطن الصحفي تفوقت في الأخبار على الشبكات الإعلامية التقليدية، لاسيما بما تمتلكه من سرعة وقدرة التأثير وعدم الانسياق لحسابات المصالح الإعلامية.

---

[١] د.أمل حمادة، أبعاد التغير في السياسة الخارجية خلال مرحلة ما بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، أبريل ٢٠١١، المجلد (٤٦)، ص١٧-١٩.

[٢] د.عزمي بشارة، نافذة جديدة على ساحات التغير العربية، من الانترنيت:.http://www.youtube.com

[٣] محمد عبد الفتاح، صعود وسقوط الإيديولوجيات السياسية العربية، من الانترنيت:

http://ar-ar.Fucebook.com.

وفي هذا الصدد، برزت مجموعة أو شبكة رصد على الفيس بوك، بوصفها مصدراً رئيساً للأخبار والمعلومات عن الثورة المصرية، خاصة عندما قررت السلطات عزل مصر عن العالم في ليلة ٢٨ من يناير ٢٠١١ أو ما عرف بجمعة الغضب ولمدة ثلاثة أيام. وبالتعاون بين مجموعات من الشباب تتراوح أعمارهم بين ١٨ و٢٥ داخل مصر وخارجها، تمكن العالم من متابعة الأحداث المثيرة في جميع محافظات مصر[١].

ج. تمازج العالمي والمحلي، وهو ملمح مهم في فهم الجيل الجديد للثورات العربية، اذ أن هذا الجيل تخطى مرحلة الأدلجة أو- إن صح التعبير- يمكن وصفه بأنه ما بعد حداثي تختلط فيه القيم. ولعل نموذج الشاب- وائل غنيم- مؤسس صفحة خالد سعيد، الذي يعمل في جوجل، هو تعبير عن هذه الحالة[*].

النموذج نفسه تكرر في تونس، اذ أنها من دول التعليم المرتفع المرتبط بالثقافة الفرنسية، ولذا، كان هناك إدراك خاطئ بأن قضية جيل المتظاهرين هي البطالة فحسب، وإنما تطلعهم الى بناء عالم جديد يوائم بين عالميتهم ومحليتهم[٢].

د. القدرة على دفع ضريبة التغيير، اذ أن أحد المدركات الخاطئة التي راهنت عليها السلطات العربية في مواجهة الجيل الجديد هو رفضها لدفع أي ضريبة تغيير،

---

[١] د.طارق الزمر، هل يمكن للنظم السياسية المعاصرة أن تقاوم سنن التغيير؟ من الانترنيت: http://olaegy.blogspot.com.

وللأطلاع أنظر:

د.سداد مولود سبع، حركة ٢٥ يناير الاحتجاجية والتغيير في مصر، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، عدد خاص (١٩٨)، شباط ٢٠١١.

[*] خريج جامعة القاهرة وحصل على ماجستير مكن الجامعة الأمريكية رغم أنه غير مؤدلج انخرط في مواجهة الدولة البوليسية بذات طريقة التنشئة الشبكية عبر صفحته خالد سعيد.

أنظر: إيمان احمد رجب، المفاهيم الخاصة بتحليل اغنهيار النظم السياسية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، أبريل ٢٠١١، ص ص٣-٥.

[٢] للمقارنة أنظر: د.هيفاء احمد محمد، الاحتجاجات في تونس: أسبابها وآخر نتائجها، أوراق دولية، عدد (١٩٨)، شباط ٢٠١١، ص ص٢١-٢٣.

مستندة الى طبيعة الطبقة الوسطى التي هيمنت عليها ثقافة الاستقرار والسلبية والخوف من الطبقية البوليسية للدولة. الا أن هذا الجيل الجديد الذي خرج من رحم هذه الطبقة فاجأ السلطة بقدرته على دفع ضريبة التغيير. فغالبية من قتلوا في الثورة المصرية ينتمون للطبقة الوسطى بمستوياتها المختلفة. كما شهدت مجموعات الانترنيت دعوات للعصيان المدني أنضم اليها عشرات الآلاف من الشباب، وقد وفرت بيئة مناسبة لتطوير الوعي السياسي والثقافي وتطوير أساليب الحركة السياسية والاحتجاجية[1].

هـ. إسقاط أسطورة التنظيمات السياسية، اذ أن الجيل الجديد للثورات العربية أسقط فكرة أن التنظيمات السياسية تقود متظاهرين الى الاحتجاج وعكست المعادلة. فالدعوة للمظاهرة لا تستلزم بالضرورة وجود تنظيم محكم ودقيق يدعو وينظم الشباب، ولكن يتم الاكتفاء بإعلان الدعوة على الفيس بوك، فينزل الشباب في مختلف المحافظات (على سبيل المثال في مصر) في توقيت محدد في أماكن محددة، دون وجود قيادة، وهو أحد أبرز ملامح ثورة ٢٥ يناير[2].

وبدأت هذه الظاهرة من خلال الدعوة في السادس من أبريل ٢٠٠٨ الى إضراب عام في مصر وما ترتب عليه من أحداث صاخبة وعنيفة في مدينة المحلة الكبرى، اثبتت فاعلية دور الشباب ونجاحهم في استغلال الفرص التكنولوجية المتاحة، وأسهمت في بلورة وتشكيل الكثير من المجموعات والحركات الشبابية الجديدة مثل ٦ أبريل، والحرية والعدالة، والحملة الشعبية لدعم البرادعي، الى جانب تنشيط الحركات

[1] للمزيد من التفصيل أنظر: د.سرمد العبيدي، ماذا يجري في الشرق الأوسط- قراءة في سيناريو التغيير في المنطقة العربية، أوراق دولية، عدد (١٩٨)، شباط ٢٠١١، ص ص١٣-١٨.

[2] د.عبد الملك محمود، رياح التغيير تهب على المنطقة العربية، ٢٠١١/٣/٢٤، من الانترنيت:.http://www.al-raeed.net

التقليدية وبث الحيوية والنشاط فيها من قبل شباب الأخوان الشابة مثل الغدر والكرامة[1].

لقد ظهرت أنماط جديدة من التعبئة والمشاركة السياسية في مصر، إذ يلاحظ أن الحركات الشبابية تتسم بقدر عال من المرونة والسيولة، وضعف التنظيم، وسرعة انتقال النشطاء فيما بينها، نظراً لغياب إيديولوجيات واضحة أو رؤوس جامدة. فالنشطاء الشباب يتحركون بين المنظمات والأحزاب بحرية ودونما قيود. وبينما التف الكثير من النشطاء حول حزب الغد وحركة كفاية، باعتبارهما نقطة جذب أساسية للنشطاء أثناء الحراك السياسي في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، فقد ظهرت مراكز أخرى لجذب الشباب، مثل شباب من أجل التغيير، ثم حركة السادس من ابريل، وصولاً الى الحملة الشعبية لدعم البرادعي. وفي بعض الأحيان، يفضل الشباب التخلي عن يافطة الأحزاب السياسية التي ينتمون اليها. ويبادرون الى الانضمام الى حركات جديدة، ولكنهم قد يعودون مرة أخرى الى تنظيماتهم اذا تعثر الكيان الجديد. وفي الحقيقة، فأن بعض الناشطين ربما يفضل العمل عبر المجموعات والحركات الشبابية[2].

ثانياً: صفات جيل الفعل الثوري

إن العناصر السالفة التي تشكل بعضاً من ملامح الجيل الجديد للثورات العربية لم يتحقق لها الفعل الثوري في بعض الحالات العربية، الا بتوافر بيئة تدفع الطبقات والشرائح الجيلية الأخرى داخل المجتمع الى التحالف معها، والتشابك مع مطالبها. ومن أبرز صفاتها ما يأتي:

أ. تراكم احتجاجي، اذ أن الجيل الجديد للثورات العربية ما كان ليحقق الفعل الثوري بدون التقاطع مع ميراث التراكم الاحتجاجي، ففي مصر مثلاً، أدت السياسات النيوليبرالية التي انتهجها النظام المصري منذ تشكيل حكومة احمد

[1] سعيد عكاشة، هكذا تغير العالم، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، المجلد (٤٦)، مجلة السياسة الدولية، أبريل ٢٠١١، ملحق خاص، ص ص٣-٥.

[2] المصدر نفسه، ص٦.

نظيف في ٢٠٠٤ الى خلل اجتماعي أصاب معظم الشرائح والطبقات الاجتماعية خلال السنوات الأخيرة.

وهو ما أفرز موجة واسعة من الحركات الاحتجاجية والتظاهرات خلال الفترة من ٢٠٠٧ الى ٢٠١٠. وقد شاركت كل قطاعات المجتمع المصري تقريباً في هذه الاحتجاجات التي شملت العمال والفلاحين والموظفين والمدرسين. وقطاعات من الطبقة الوسطى من المهنيين وأساتذة الجامعات، والتي عانت تراجعاً ملحوظاً في مستوى معيشتها[١].

ب. اتساع الفجوات وتحالف الطبقات، اذ استفاد الجيل الجديد في قدرته على الفعل الثوري من اتساع الفجوات الاقتصادية والمجتمعية داخل المجتمعية العربية. ولعل أبرز مظاهر هذه الفجوات تشكل طبقة شديدة الثراء من المنتفعين والعائلات التي تستأثر بعوائد المجتمع والسلطة (التزاوج بين المال والسلطة) كما حدث في مصر وتونس في مواجهة طبقة عريضة تشكلت من الطبقة الوسطى (موظفين، فئات مجتمعية أخرى من محامين وأطباء وغيرهم) التي أجبرت على دخول أحزمة الفقر بسبب ارتفاع التضخم وتدني رواتبها، وانخفاض مستوى تعليمها وخدمات الصحة، وكذا الطبقة، وكذا الطبقة الدنيا التي واجهت بطالة ومحاولات هجرة غير شرعية[٢].

ت. وبذلك، نزلت الطبقة الوسطى الى أدنى لتذوب مع الطبقة الدنيا وأصبحت الاثنتان تشكلان كتلة كبيرة واحدة يعاني أفرادها المشاكل نفسها. ورغم أن الطبقات العمالية والفلاحية وغيرها عانت تدهوراً حاداً في وضعها الاجتماعي، فأن شباب وأبناء الطبقة الوسطى وجدوا في وسائل التواصل التكنولوجي، مثل –الفيس بوك– والتوتير– والانترنيت بصفة عامة، مجالاً خصباً لإبراز رفضهم

---

[١] بشير عبد الفتاح، الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، المجلد (٤٦) أبريل ٢٠١١، ص٧.

[٢] هل تطيح عسكرة الثورة الليبية بحركة التغيير العربية؟.http://www.dw-World,de/dw.htm

واحتجاجهم ليس فقط على تدهور أوضاعهم الخاصة، ولكن على مجمل التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ث. أزمة حراك اجتماعي، اذ أن الجيل الجديد واجه أزمة حراك اجتماعي، كما في مصر، بدأت منذ نهاية السبعينيات، وأخذت تتعمق أكثر في التسعينيات لتصل الى انسداد شبه كلي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

ومعنى ذلك أن ثلاثة أجيال على الأقل عانت مشكلات حقيقية في عملية الحراك الاجتماعي، مما جعلهم في وضع الساخطين على المجتمع[1].

وفي حين ينسب لشباب جيل الألفية الجديدة الفضل في هذا الحراك والفعل السياسي الثوري، فأن الأجيال السابقة من جيلي الثمانينيات والتسعينيات شاركت بكل قوة وفعالية في الثورة، وقدمت الكثير من التضحيات. وفي حين بدت الثورة في يومها الأول، أي الخامس والعشرين من يناير، حركة شبابية في الأساس، فان مراحلها اللاحقة شهدت مشاركة جميع القطاعات الشعبية والسياسية والطبقية وعلى مستوى جميع محافظات الجمهورية وليس القاهرة فقط[2].

والطبيعي أن أية ثورة تمر بمرحلتين، تتعلق أولاهما بهدم النظام القائم، وهي المرحلة الأقصر والأسرع والأسهل، وتتعلق الثانية بإعادة صياغة النظام السياسي وهي المرحلة الأصعب والأطول. واللافت للنظر أن المرحلة الثانية من تطور الثورات العربية سوف تقود الى أنظمة سياسية مختلفة عن تلك التي اعتدناها قبل هذه الثورات، وسوف تضم تلك الأنظمة عدداً من القوى التي تتعدد وتتنوع رؤاها وبرامجها

[1] د.حيدر إبراهيم علي، الامنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص٥٠-٥١.

[2] سماك العبوشي، ربيع التغير العربي والفوضى الخلاقة، ١٤ حزيران ٢٠١١، من الانترنيت:.http://www.iraqicp.com

السياسية. وسوف يتحدد أثر ذلك التعدد والتنوع بمقدار المسافات الفاصلة بينها فيما يتعلق بما يعد مصلحة وطنية للبلد[1].

فمن الممكن أن تختلف البرامج والرؤى لخدمة تلك المصالح الوطنية. ولكن اذا وصل ذلك الاختلاف الى حد التناقض أو الصدام التام، فأن النظام يمكن أن يواجه مشكلة من نوع جديد قد تؤثر في شبكة مصالح وعلاقات الدولة مع الخارج. واذا أخذنا الحالة المصرية، فسنجد أن الصورة سوف تضم عدداً غير قليل من القوى السياسية، ما بين إسلامية (الأخوان المسلمون والجماعة الإسلامية والسلفيون) وليبرالية ويسارية وناصرية وقومية...الخ[2].

وقد يتصور أن تلك الصورة المركبة أو الأكثر تركيباً يمكن أن تمثل إشكالية لصياغة العلاقة مستقبلاً مع الخارج، أو مع أوروبا والولايات المتحدة خاصة. وهذا ما سنتناوله في المحور الثالث.

وعليه فأن ملامح وخصائص الجيل الجديد التي شكلت مفاجأة للأنظمة العربية السلطوية، تضافرت مع خصائص سياسية واجتماعية أخرى، مما أدى الى خلق فعل انتفاضي وثوري من طراز فريد لم تشهده المنطقة العربية، اتسم بالانفعال والغضب والرغبة في بناء مجتمع جديد يوافق مدركاته التي يبدو أن الأنظمة لم تعها أو تلمحها الا بعد فوات الأوان.

المحور الثالث: العامل الخارجي والحالة الثورية الراهنة

هناك عدد من القضايا المهمة التي ترتبط بالثورة من إذ توجهاتها الخارجية، وهي ترتبط بمناقشة علاقة النظام الجديد بالسياق الدولي والإقليمي، وإلقاء نظرة عامة على الثورات التي قامت في النصف الثاني من القرن العشرين، سواء في العالم الثالث

[1] لمزيد من التفاصيل أنظر :د.سرمد العبيدي،ماذا يجري في الشرق الأوسط– قراءة في سيناريو التغيير في المنطقة العربية،مصدر سبق ذكره، ص ص١٥-١٨.

[2] خليل العناني، التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، أبريل ٢٠١١، ص ص١١-١٣.

كإيران، أو تلك التي حدثت في أوروبا الشرقية في نهايات القرن وبدايات القرن الحادي والعشرين، تطرح رؤيتين لكيفية صياغة العلاقة بين النظام السياسي الجديد والسياق الإقليمي والدولي.

تتمثل الرؤية الأولى في النموذج الذي تطرحه الخبرة الإيرانية، والذي عمل على إعادة صياغة علاقات الدولة الجديدة مع السياق الإقليمي والدولي، من خلال ما سمي في تلك الفترة بتصدير الثورة الإيرانية، واستخدمت الدولة الإيرانية العديد من الوسائل التقليدية وغير التقليدية من أجل نشر نموذجها الفكري والعقيدي، سواء في منطقة الخليج العربي أو ما تعداها الى المنطقة العربية أو الى أفريقيا[١].

وتتمثل الرؤية الثانية في النماذج التي تطرحها ثورات أوروبا الشرقية، والتي ارتبطت بخروج هذه الدول كأوكرانيا وجورجيا من المعسكر الذي ارتبط طويلاً بتوجهات المعسكر الشرقي، على مستوى كل من السياسة والاقتصاد، الى اقتصادات العالم الحر، وما يرتبط بها من تنظيمات سياسية تعطي الأفراد حرية أكبر ودوراً أكبر في صنع القرار[٢].

بعبارة أخرى، نحن أمام نموذجين من السياسة الخارجية مرا بثورة نقلت مجتمعاتهما من شكل معين للتنظيم السياسي الى شكل جديد، فالسؤال المطروح هنا: أي من النموذجين هو القابل للتكرار في المستقبل؟؟

في الواقع، أن هذين المسارين يجب فهمها في سياق أوسع يتضمن عناصر كثيرة، يتعلق بعضها بطبيعة النظام السياسي القديم الذي كان موجوداً قبل قيام الثورة، وشكل تحالفاته الدولية، ودرجة قبول المجتمع الدولي للإيديولوجيا التي يتبناها النظام الجديد، واللحظة التاريخية التي حدثت فيها الثورة.

---

[١] د.مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟ مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، المجلد (٤٦)، أبريل ٢٠١١، ص ص٣٨-٣٩.

[٢] للمزيد من التفصيل أنظر: د.ستار جبار الجابري، الموقف الأوروبي من الثورات الشعبية، كتيب أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٩٨)، شباط ٢٠١١، ص ص١-٥.

فالثورة الإيرانية، قامت في ١٩٧٩ ضد نظام حكم كان معروفاً بعلاقاته الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتبنيه للمصالح الأمريكية في المنطقة، بما أدخله في سلسلة من التحالفات الرسمية وغير الرسمية مع عدد من القوى الإقليمية في ذلك الوقت، وعلى رأسها إسرائيل ومصر اللتان ارتبطتا فيما بعد بمعاهدة سلام كانت الأولى من نوعها في تاريخ الصراع العربي– الإسرائيلي[١]. وبسبب الإيديولوجية التي تبناها النظام الحاكم في إيران بعد الثورة، انتهجت الدولة سياسة خارجية وضعتها في مواجهات عدائية مع كثير من دول العالم، كما لم تستطع الدولة أن تحافظ على صداقاتها وتحالفاتها القديمة، مما عرضها لكثير من المشاكل الإقليمية والدولية[٢].

أما الثورات التي حدثت في أوروبا الشرقية في نهايات القرن العشرين، فقد انتهجت طريقاً مختلفاً مرتبطاً بطبيعة النخبة الثورية ومطالبها، وارتبطت أيضاً بطبيعة تحالفات الدولة القديمة. فالنخبة الثورية التي قادت عملية التحول آمنت بقيم الديمقراطية وأساليب إدارة العملية السياسية السائدة في العالم الغربي بشكل عام وأوروبا الغربية بشكل خاص. ومن ثم لم تكن تصوراتها لمجتمعها بعد نجاح الثورة منفصلة عن العلاقات السائدة في تلك المجتمعات، وهو ما كان يعني إعادة هيكلة العلاقات الخارجية بما يضمن ادماجها في المعسكر الغربي، وهو الأمر الذي لم يحدث خلخلة في السياق الإقليمي في ظل انهيار النموذج الاشتراكي، الذي كان سائداً في الاتحاد السوفيتي سابقاً ودول أوروبا الشرقية[٣].

ويمكن تحديد ثلاثة أبعاد لتأثير الثورة في حركة السياسة الخارجية، خلال فترة ما بعد الثورة، وذلك على النحو الآتي:

---

[١] ناجي أبي عاد ومشيل جربلان، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ترجمة محمد نجار، طبع الأهلية، عمان، ١٩٩٩، ص٤٨.

[٢] طلال عتريسي، المشهد الإيراني بعد فوز الإصلاحين، مجلة شؤون الشرق الأوسط، العدد (٢٩٤) نيسان ٢٠٠٠، عمان، ص٤٢.

[٣] ناجي أبي عاد ومشيل جربلان، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص٤٩.

أ. متى تهتم الثورة بالسياسة الخارجية؟

يمكن إثارة قضيتين حول اهتمام الثوار بالسياسة الخارجية، تتعلق القضية الأولى بحقيقة أن الثورات عادة ما تقوم لأسباب داخلية بالأساس، تتعلق بعلاقة النظام السياسي بالمواطنين، ويكون الأداء الخارجي للنظام القديم هو إحدى القضايا التي يتم انتقاده على أساسها، دون أن يعني ذلك أن الثورة تقوم اعتراضاً على التوجهات الخارجية للنظام[١].

فعلى سبيل المثال، يتفق العديد على أن أداء وزير الخارجية المصري السابق (احمد أبو الغيط) كان محل انتقاد وتعليق العديد من المصريين، وأن المطالب بإقالته تصاعدت بعد تنحي الرئيس مبارك، ولكن لا يمكن افتراض أن سياسات مصر الخارجية كانت سبباً مباشراً في قيام ثورة ٢٥ يناير، وإن كانت بالتأكيد سبباً إضافياً لرفض نظام مبارك وسياساته الداخلية والخارجية.

وتتعلق الحقيقة الثانية، بأن اهتمام الثورة بالسياسة الخارجية يبدأ مع تحولها من الثورة الى الدولة، أي بعد أن تستقر كل من الأطر القانونية والمؤسسات المرتبطة بالنظام الجديد. فالحديث عن سياسة خارجية لا عن مجموعة قرارات خارجية لنظام ما يرتبط باستقرار أوضاع وعلاقات معينة على المستوى الداخلي بما يسمح بترجمتها على المستوى الدولي، فما دامت النخبة الثورية تتحرك من خلال مؤسسات استثنائية وقوانين استثنائية، فستظل السياسة الخارجية مجموعة من القرارات التي تصدر استجابة لأزمات أو مواقف دولية معينة. وكلما زاد استقرار النظام السياسي الجديد، بمعنى أن تبدأ النخبة الثورية في التحول الى نخبة سياسية تعمل من خلال أوضاع مؤسسية وقانونية أكثر استقراراً، تطورت هذه القرارات والاستجابات الى شكل سياسة

[١] د.عز الدين شكري فشير، كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم؟ مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، المجلد (٤٦)، أبريل ٢٠١١، ص٤١.

خارجية لها ملامح محددة تعمل على تحقيق أهداف نظام جديد يتمتع بدرجات متعاظمة من التوافق الوطني[1].

فضلاً عن ذلك، يجب التأكيد على أن النظام الجديد لا يعمل منفصلاً عن كل ما سبقه من أنظمة. فمن ناحية، لا يمكن في إطار قواعد القانون الدولي الناظمة لتفاعلات الدول أن تحتج الدولة بتغيير النظام السياسي بسبب الثورة للتنصل من التزاماتها الدولية التعاقدية، وهو ما يعني ضرورة استمرار التزام النخبة الثورية بالخطوط العامة لسياسة الدولة والتعاقدات الدولية، كعضوية المنظمات الدولية والتزامها بالمعاهدات الإقليمية والدولية. ولكن من ناحية أخرى، لابد من الاعتراف بأن المعطيات على الأرض قد تغيرت بما قد يستلزم تغييراً مماثلاً في السياسة الخارجية، وهو ما يترجم نفسه في شكل إعادة تشكيل التحالفات الإقليمية والدولية بشكل يتناسب مع النخبة الثورية الجديدة ولا يضر بالأمن القومي للدولة. وفي هذا الإطار، قد تطرح مسألة إعادة النظر في بعض الالتزامات الدولية، ولكن لابد أن يحدث هذا بشكل إتفاقي بين الأطراف في هذا الالتزام التعاقدي الدولي[2].

ب. الحرب كخيار سياسي للثورة:

المسألة الثانية في هذا السياق تتعلق بالحرب أو ما يعده السياسيون السياسة بأشكال أخرى، فما هي علاقة الثورة بالحرب؟ وهل تنتج الثورة عنها أم تؤدي اليها أم تتبناها كخيار سياسي في لحظة ما؟

تذكر أدبيات الثورة أن أحد أسباب قيام الثورة والانقلابات العسكرية قد يكون مرتبطاً بهزيمة النظام السياسي في مواجهة عسكرية، إذ تنكسر هيبة الدولة ويتعرض المجتمع لكثير من النكسات الاقتصادية والسياسية والمجتمعية المرتبطة بحالة الهزيمة، مما قد يدعم تحركاً عسكرياً مدعوماً بالقوى الشعبية ضد النظام القديم. وتذكر

[1] **المصدر نفسه، ص٤٤.**

[2] **هناء عبيد، عنف الثنائيات في مرحلة ما بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، المجلد (٤٦)، أبريل ٢٠١١، ص٤٦-٤٨.**

هذه الأدبيات خبرة الدول الأفريقية في هذا المجال. وتظهر التجربة المصرية في ١٩٥٢ كأحد تجليات هذا المنطق. فقد أكد الضباط الأحرار[*]، أن هزيمة الجيش المصري في حرب ١٩٤٨ ضد إسرائيل كانت سبباً رئيساً في تزايد رفض الجيش الملكي وبداية الحركة الحقيقية التي انتهت بإنهاء النظام الملكي في مصر وإعلان الجمهورية في ١٩٥٤[١].

وفي الحقيقة، فأنه لا يمكننا قبول هذا المنطق على إطلاقه، اذ يرتبط ذلك الأمر بشكل كبير بشرعية النظام السياسي. ففشل النظام السياسي في مواجهة عسكرية يستتبع عدداً من المراجعات على المستوى الداخلي، والتي تتعلق بكفاية النظام وقدرته على الاستجابة للمطالب الشعبية، ولكن هذا لا يعني بالضرورة التحول الى الثورة بالمنطق السابق الإشارة اليه. ويتوقف هذا على نجاح النظام السياسي في معالجته لأزمة الهزيمة العسكرية، حتى لا تنسحب على شرعيته بالكامل. وفي هذا الإطار، تظهر خبرة الولايات المتحدة الأمريكية في تجاوز أزمة الهزيمة العسكرية في حرب فيتنام. فلا يمكن إنكار التداعيات الداخلية التي ارتبطت بهذه الهزيمة، ولكن في الوقت نفسه، فقد التزمت هذه التداعيات بالإطار العام الحاكم للنظام الأمريكي الذي لم ينهر، كنتيجة للهزيمة العسكرية[٢].

أما عن احتمالات أن تؤدي الثورة الى الحرب، فيبدو أن هذا الأمر مرتبط بدرجة الانقطاع التي تحدثها الثورة في الترتيبات الإقليمية والدولية، وهو ما يعني أن تتعرض الثورة الى إعلان الحرب عليها، لا أن تقوم الثورة بإعلان الحرب على الجيران. في هذا السياق، تظهر الخبرة المصرية بعد عام ١٩٥٢ وما تعرضت له من هجمات عسكرية بدأت بالعدوان الثلاثي في ١٩٥٦ وحرب ١٩٦٧، إذ يجب وضع

---

[*] وهو التنظيم الذي قاد الثورة ضد النظام الملكي في مصر.

[١] المصدر السابق، ص٤٨.

[٢] فاضل البدراني، إستراتيجية التضليل الإعلامي الأمريكي وأسلوب التحدي في العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (٣٦١)، السنة (٣١)، آذار ٢٠٠٩، ص ص٣٩-٤٠.

هذه التجربة في سياق يؤكد درجة الانقطاع التي أحدثتها في الترتيبات الإقليمية والدولية، دون أن يعني هذا إقصاء احتمال أن تلجأ الثورة لخلق معارك خارجية لحل مشكلات تتعلق بقدرتها على فرض سيطرتها على الأوضاع الداخلية[١].

٣. انتقال عدوى الثورات بين الدول:

تطرح التطورات الأخيرة في المنطقة العربية العديد من التساؤلات التي تتعلق بما يعرف بتأثير الدومينو أو عدوى الثورات. ويرتبط بهذا المنطق ما كان صموئيل هنتكتون قد تحدث عنه في نهايات القرن العشرين عن موجات المد الديمقراطي في العالم.

ينطلق هذا التصور من تناقص أهمية الحدود السياسية والجغرافية في عالم اليوم، وأن ما يحدث اليوم في مدينة صغيرة في دول العالم الثالث يؤثر في مناطق بعيدة من العالم، وينسحب هذا المنطق على ما حدث ويحدث في تونس ومصر وليبيا منذ بداية عام ٢٠١١، واحتمالية انتشاره الى دول أخرى كالبحرين والأردن وغيرها[٢].

وبالرغم من جاذبية فكرة المد الثوري وانتشار رقعة المطالبين بالحرية في الدول العربية التي يعاني المواطنون في دولها المختلفة درجات من القمع وكبت الحريات وعدم العدالة، فأن الواقع السياسي يجعلنا ندرك أن هناك غياباً لعدد من العوامل الذاتية الواجب توافرها في الظرف السياسي، أو ما يطلق عليه العوامل الموضوعية لقيام الثورة، بما يضع عدداً من القيود على احتمالية تحول عدد من الدول العربية التي تنتشر فيها الاضطرابات السياسية في هذه الأيام الى مزيد من الديمقراطية[٣].

إن الملاحظة الأخيرة في هذا السياق تتعلق بغياب عنصر مهم عن الأدبيات الخاصة بالثورات وتأثيرها في السياسة الخارجية، وهو تأثير الإطار الزمني الذي

---

[١] د.وصال العزاوي، تسونامي الشعوب العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص١-٣.

[٢] د.طارق الزمر، هل يمكن للنظم السياسية المعاصرة أن تقاوم سنن التغير، مصدر سابق، ص ص١-٥.

[٣] د.حيدر إبراهيم علي، الأمنوقراطية والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مصدر سابق، ص٥٣.

تتحرك فيه المجتمعات، فخلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تزداد حالة السيولة السياسية، وتتناقص قدرة الدولة على الرقابة والسيطرة على حدودها الداخلية. وهناك العديد من التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تفرض نفسها على مفهوم الثورة من إذ تعريفها والعوامل الدافعة لحدوثها، وتكوين النخبة الثورية، والخيارات المتاحة أمام المجتمعات والنخب الثورية بعد الإطاحة بالنظم القديمة، واحتمالية انتشار الثورة خارج حدودها، سواء بالتصدير أو من خلال تأثير الدومينو، وغيرها من العوامل التي من الممكن أن تعيد النظر في كل الأدبيات المرتبطة بدراسة الثورات، والتي إنبت على متابعة ثورات ارتبطت بالقرن العشرين، ويبدو أن اللحظة مناسبة لطرح أسئلة جديدة، والبحث عن إجابات خلاقة تتناسب مع قدرة المجتمعات الحديثة على الابتكار والإبداع خلال رحلتها للبحث عن حقها في الحرية والعدالة والديمقراطية[1].

ومن الجدير الإشارة الى مسألة أساسية تتعلق بدور الخارج الذي كان مهماً للغاية ولكنه غير مباشر، خاصة في ضوء تمتع ذلك الخارج بعلاقات متميزة مع الأنظمة الحاكمة في البلاد التي قامت فيها تلك الثورات فانتهت الى إسقاط تلك الأنظمة. والدليل على ذلك، حتى عند بدايات انفجار تلك الثورات على شكل حركات احتجاجية، لم يكن للخارج تصور واضح ودقيق متكامل عن إمكانيات تطور تلك الحركات فكان مذبذباً وغير حاسم، وينتقل من هذا الطرف الى ذلك في الإعلان عن المواقف من تلك الحركات. ولم تحسم تلك المواقف الا قرب اللحظات الحاسمة، حينما بدا للجميع أن الحركة تحولت الى ثورة، وأن المطالب تصاعدت لتصل الى القمة، عندئذ، أصبحت مواقف الخارج أوضح وأصلب في الوقوف مع الثورات والثوار وضد الأنظمة والحكام[2].

[1] مجدي صبحي، التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩-٢٠.

[2] د.مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟ مصدر سبق ذكره، ص ص٣٨-٣٩.

واذا أخذنا حالات الثورة الشعبية الثلاث في تونس ومصر وليبيا، فسوف نجد الموقف أوضح في حالتي تونس ومصر عنه في حالة ليبيا، وذلك على الرغم من أن النظام في مصر وتونس لم يصل الى استخدام القوة والأمن الى الحد الذي بلغته حالة ليبيا، التي شهدت ليس فقط استخدام قوات الأمن، بل كذلك قوات الجيش فيما يشبه الحرب الأهلية بين الثوار والنظام. ففي حالتي تونس ومصر، ورغم العلاقات الجيدة بين النظام هُنا وهناك وبين القوى الدولية والإقليمية المهمة، وهي علاقات أفضل من تلك التي تربط بين الدولة الليبية وتلك القوى ذاتها، فأن مواقف تلك القوى الدولية من حالتي الثورة في تونس ومصر كانت أوضح وأقوى من مواقفها مما يحدث في ليبيا[١].

فالموقف الدولي من الثورة داخل ليبيا لم يتطور الى موقف واضح ومحدد بفرض حالة حظر طيران واستخدام القوة العسكرية، فيما عدا حالة إنزال أو استخدام قوات برية لتلك القوى داخل ليبيا، وهو ما تمثل في قرار مجلس الأمن رقم ١٩٧٣ الذي صدر في ١٧ مارس ٢٠١١. أما الشهر الذي سبق ذلك التاريخ والذي عرف استخدام النظام الليبي لكل منظومات القوة العسكرية المسلحة ضد الثوار والمتمردين، حتى يستعيد المدن والمواقع التي كان الثوار قد سيطروا عليها، فلم يشهد موقفاً صريحاً ولا واضحاً مع الثوار أو ضد النظام الليبي. وربما أمكن تفسير ذلك بأهمية البترول الليبي كمصدر أساسي للطاقة، وبخاصة للدول الأوروبية والمتوسطية، على اعتبار أنه بترول خفيف جيد النوعية، ويقع بالقرب من تلك الدول، ولا يتعرض للصعوبات أو المشكلات التي يمكن أن يمثلها مضيق هرمز أو قناة السويس في حالات الأزمات الإقليمية. وفضلاً عن ذلك، فأن ليبيا تحظى بأهمية مالية للولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى[٢].

---

[١] د.عز الدين شكري فشير، كيف تتعامل الثورات العربية مع العالم؟ مصدر سبق ذكره، ص ص٤٢-٤٤.

[٢] بشير عبد الفتاح، الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، عدد أبريل، ٢٠١١، ص٨.

ومن ناحية أخرى، فأن تصاعد الموقف الى مستوى قريب من الحرب الأهلية جعل تدخل القوى الدولية أمداً أصعب في الحالة الليبية عنه في حالتي تونس ومصر. ففي حالة ليبيا، تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية؛ وطلبت القوى الدولية موافقة جامعة الدول العربية. ورغم أن الأخيرة اتخذت قراراً يطلب من مجلس الأمن الدولي فرض حالة حظر طيران على ليبيا، فأن قرار مجلس الأمن قد تأخر أياماً، وربما تواجه عملية تطبيقه بعض الصعوبات التي قد تؤثر في فعاليته. أما في حالتي تونس ومصر، فأن الحال لم يصل الى حد استخدام القوة العسكرية، وكان دور الجيش في حالة مصر خاصة واضحاً جداً في شأن عدم استخدام القوة العسكرية ضد الثوار الذين طالبوا أولاً بإصلاح النظام، ثم صعدوا مطالبهم الى إسقاط النظام، في ضوء فشل النظام في التعامل الناجح السريع والإيجابي مع مطالب الإصلاح[1].

إن فشل آلة الأمن في التعامل مع الأزمة، وغياب أجهزة الدولة الأخرى غير الأمنية عن ساحة التعامل السياسي الناجم مع الموقف، ووضوح موقف القوات المسلحة في عدم استخدام القوة ضد الثوار وتفهم مطالبهم والعمل على تحقيقها، والتأخر الغريب في اتخاذ الخطوات السياسية اللازمة لفض احتقان الأزمة، والانتقال بالأخيرة من مرحلة التصاعد اللا محتوم الى مرحلة التهدئة السياسية. كل ذلك قد جعل الموقف أيسر على القوى الخارجية التي اتجهت تباعاً وتدريجياً الى إعلان التعاطف مع مواقف الثوار، والمطالبة بانتقال سلمي وسريع للسلطة، وهو ما لم يحدث بالدرجة نفسها ولا بالسرعة نفسها في الحالة الليبية. ومع ما تقدم، فأن مواقف القوى الخارجية من الثورة الشعبية في الحالات العربية محل البحث تأثرت بالمصالح التي تربط تلك القوى بالدول العربية وأنظمتها، واحتمالات تعرض تلك المصالح لمؤثرات تنتج عن تطور الأزمة وبما يجسد حالة قلق على تلك المصالح وعلى العلاقات الجيدة

[1] المصدر نفسه، ص ص٧-٩.

التي ربما كانت تربط تلك القوى بالأنظمة الحاكمة العربية التي كانت الثورات تستهدف خلعها أو إسقاطها[1].

وربما كان تطور حركة الثورة هو أحد المتغيرات المهمة في هذا السياق. ففي حالتي مصر وتونس، بدأت الثورة بانتفاضة أو تظاهرات قادها شباب حركات سياسية متعددة تجمعها معاً ذات المطالب، وتضمها ثقافة شبكات التواصل الاجتماعي.

وكانت الأنظمة الحاكمة تتصور، خطأ، أن تلك الحركات لا تعدو أن تكون تظاهرات فئوية أو حتى سياسية، سرعان ما تذهب الى حالها، وتنتهي الى لا شيء، وهو ما كان يعكس تصوراً خاطئاً، إن لم يكن ساذجاً، للأوضاع، خاصة بدءاً من يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، وفي ديسمبر ٢٠١٠ في تونس[2].

وفي الحقيقة، فأن القوى الاجتماعية- السياسية، ما عدا تلك التي شكلت هيكل السلطة في النظام السابق، قد انضمت وبسرعة وفاعلية الى حركة شباب الثورة في تونس ومصر، وهو ما يحدث على نطاق أضيق وأقل تأثيراً وخطورة في بلاد مثل اليمن والبحرين. أما حالة ليبيا، فالشباب يشكلون عماد حركة الثورة، ولكن الوضع في ليبيا لم يصل الى حد ائتلاف يضم كل الشباب الليبي، اذ هناك جزءً من ذلك الشباب لا يزال منضماً الى النظام والدولة، وهو عامل من عوامل عدة أدت، فضلاً عن استخدام النظام بكثافة للقوة المسلحة ضد الثوار، الى تمكن النظام من استعادة العديد من المدن والمواقع التي كان الثوار قد سيطروا عليها.

[1] للمزيد من التفاصيل، أنظر: ستيفن فلاناغان، ليبيا: إدارة تحالف هش، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن، كتيب أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٩٩)،آذار ٢٠١١، ص ص٢٣-٢٦.

[2] د.عزمي بشارة، نافذة جديدة على ساحات التغير العربية، مصدر سبق ذكره، ص ص١-٣.

ولعل اختلاف حالة ومستوى الثورة فيما بين مصر وتونس من ناحية، وليبيا التي تمثل حالة خاصة من ناحية أخرى، واليمن والبحرين، وأخيراً وعلى نطاق أضيق في جزء من سوريا[1].

إن هذه الأوضاع المتفاوتة في الحالات موضع الذكر كان لابد أن تؤثر في مواقف القوى الخارجية والدولية الكبرى والمهمة. فكان منطقياً أن تتفاوت مواقف تلك القوى من تلك الثورات والحركات من حالة الى أخرى وفقاً لطبيعة موقف الأزمة، وخريطة القوى السياسية المحلية المشمولة في كل منها، وأهداف كل طرف من الطرفين الرئيسين في موقف الأزمة (النظام في مواجهة الثوار)، وأدواته لإدارة الأزمة، بما يعني اختلاف المواقف والسياسات والقرارات من جانب القوى الخارجية الدولية والإقليمية، من كل حالات الثورة القائمة في المنطقة العربية[2].

إن تأييد مصر لقرار مجلس الأمن الخاص بفرض حالة حظر طيران على ليبيا من ناحية، والإعلان من ناحية أخرى عن التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بكل الاتفاقيات الدولية التي تكون مصر عضواً فيها، هو ما يبعث برسائل إيجابية ليس فقط الى الولايات المتحدة أو إسرائيل، ولكن للمجتمع الدولي على اتساعه. ورغم ما يثار من مطالب بإخضاع معاهدة السلام مع إسرائيل للمناقشة، أو المطالبة بتعديلات عليها، فأن هذه المطالبات تظل محصورة في مواقف بعض القوى أو الشخصيات التي لا تمتلك مواقع سياسية مركزية أو مؤثرة حتى في بنية النظام المصري الجديد.

---

[1] د.عصام عبد الشافي، الثورة المكبوتة: عوائق التغيير الشامل في السعودية وسوريا، مجلة السياسة الدولية، العدد (١٨٤)، المجلد (٤٦)، أبريل ٢٠١١، ص ص٩٦-١٠٠.

[2] د.طارق الزمر، هل يمكن للنظم السياسية المعاصرة أن تقاوم سنن التغيير؟ مصدر سبق ذكره، ص ص١-٤.

ومما يعزز هذا التحليل أنه كانت هناك صلات ولقاءات تنسيقية- حتى وإن كانت متقطعة- من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع الأخوان المسلمين وقوى سياسية مصرية أخرى قد تكون أقل تأثيراً[1].

إن التغيير المتوقع في بنية النظام السياسي المصري في مرحلة ما بعد الثورة قد لا يقود بالضرورة الى انقطاع تام مع ماضي السياسة الخارجية المصرية، أو شبكة علاقاتها وارتباطها واتصالاتها، صحيح أن خريطة تلك السياسة لن تكون متطابقة مع الخريطة التي سادت هذه السياسة منذ النصف الثاني من السبعينيات وحتى الآن. ومما يعزز هذا الاحتمال أن إحداث تغيير جوهري أو قوي في خريطة السياسة الخارجية المصرية، خاصة من مسألة الصراع العربي- الإسرائيلي، يمكن أن يقود الى موقف جديد على الساحة، قوامه التحول من السلام البارد الثنائي الى حالة جديدة تجهض فيها محاولات فرض تسوية فلسطينية- إسرائيلية ومن شأن ذلك أن يقود الى علاقة جديدة قد تقوم على الحرب كأداة رئيسة لإدارة الصراع مع إسرائيل.

إلاّ أن هذا سيمثل خياراً صعباً قد لا تحتمله ظروف وعلاقات القوى الإقليمية والدولية خلال السنوات القليلة القادمة من عمر الصراع، وجدول السياسة الخارجية المصرية والعربية[2].

وضمن عملية إعادة صياغة النظام السياسي، وهي المرحلة الثانية والأصعب من مراحل أية ثورة يلزم أولاً تحقيق الأمن وتشغيل عجلة الاقتصاد. ففيما يتعلق باستعادة الأمن، فهي مهمة بالأساس داخلية، ولا يمكن للخارج أن يلعب دوراً

---

[1] للمزيد من التفاصيل أنظر :د.خلود محمد خميس، التغيير السياسي في ليبيا وإستراتيجية التدخل الأمريكي، أوراق دولية، العدد (١٩٨)، شباط ٢٠١١، ص ص٣٣-٣٥.

[2] د.مصطفى علوي، كيف يتعامل العالم مع الثورات العربية؟ مصدر سبق ذكره، ص ص٤٠-٤١.

وكذلك للإطلاع أنظر :دينا جرجس، الانتخابات البرلمانية في مصر، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، ترجمة سميرة إبراهيم عبد الرحمن بعنوان المستقبل السياسي لمصر، المرصد الدولي، مركز الدراسات الدولية، العدد (١٤)، أيلول، ٢٠١٠، ص ص٩٩-١٠٢.

مؤثراً فيها بشكل مباشر، وإنما يمكنه أن يقدم نموذجاً لحل مشكلات الأمن، أو إعادة صياغة مؤسساته على نحو يقضي على الميراث التاريخي المتمثل في احتكار مؤسسة الأمن لعملية إدارة الأزمات، حتى ولو كانت غير أمنية. ففي الحالة المصرية مثلاً، تم إلغاء جهاز أمن الدولة، وتحويله الى جهاز أمن وطني يكتفي بتحقيق مهام مكافحة الإرهاب والتجسس، ومن دون اقتراب من قضايا الحريات السياسية. وفي هذا الصدد، يمكن للخارج، المعروف بتقدمه في بناء هذه النوعية من أجهزة الأمن، أن يقدم لنا النموذج الذي يمكن لنا دراسته، تمهيداً للإفادة منه عند إعادة صياغة مؤسسة الأمن المصرية[١].

أما على مستوى تشغيل الاقتصاد مجدداً، وعلى الرغم من ضخامة المهُمة وجسامتها، فإن ما تقدمه القوى الخارجية– الولايات المتحدة وكندا والاتحاد الأوروبي– هو مجرد إسهامات جزئية غير جادة على طريق بناء اقتصاد لمخاطر تهدد وجوده.

فالسؤال المطروح هنا: هل يعقل أن يعاد بناء اقتصاد مع تقديم (١٥٠) مليون دولار من الولايات المتحدة و (١١) مليون دولار من كندا؟؟.

إن مقارنة هذا الوضع بما تم بعد الحرب العالمية الثانية، عندما صبت الولايات المتحدة (١٣) مليار دولار في إطار مشروع مارشال، لإعادة بناء الاقتصاد الأوروبي الذي دمرته الحرب العالمية الثانية، تبرز محدودية الدور الدولي في دعم الاقتصاد المصري في مرحلة ما بعد الثورة، وربما لا يكون لهذا الموقف أثر مباشر على رفض شباب ثورة يناير مقابلة وزيرة خارجية الولايات المتحدة عند زيارتها لميدان التحرير. فالشباب استندوا الى العلاقة الطيبة التي كانت تربط الولايات المتحدة بالنظام السابق والرئيس السابق حسني مبارك[٢].

---

[١] مراد مدلسي، الجزائر ليسن تونس والجزائر ليست مصر: من الانترنيت:
http://www.tsa.algerie.com/ar/dip/omacy/html.

[٢] مجدي صبحي، التوجهات الاقتصادية في مرحلة ما بعد الثورات، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩-٢٠.

وبالرغم من ذلك، اذا وسعنا زاوية النظر الى مثل هذا الأمر، فأن ضآلة الرقم المطروح أمريكياً للمساعدة على تحقيق هدف إعادة بناء الاقتصاد المصري يمكن أن يعد– أيضاً– سبباً لطبيعة المنظور أو الموقف الذي يتبناه المصريون بعد الثورة للعلاقة مع القوى الخارجية. وقد يكون الأفضل لمصر الثورة أن تعلن عن عدم قبولها لهذه المبادرات المتواضعة، وأن تعتمد على جهود أبناء مصر، أفراداً وشركات ومؤسسات لإعادة تشغيل الاقتصاد المصري. وقد يكون الموقف الراهن هو الموقف الذي يدفع الى قبول التحدي بشكل أفضل من خلال تبني برنامج زمني للتخلي عن برنامج المساعدات الأمريكية تماماً، وهو ما يمثل أهم أدوات التخلص من أية ضغوطات أمريكية محتملة مستقبلاً[1].

مما تقدم، فأن ثورة يناير في مصر تتحول الى نموذج يحتدى به على المستوى الدولي، وهو ما حدث في ولاية ويسكنسن الأمريكية، وفي السنغال الأفريقية، وفي أرمينيا كذلك.

إن النموذج الذي تمثله ثورة (٢٥) يناير هو الذي يقف وراء زيارات كبار المسؤولين من ضيوف مصر لميدان التحرير الذي أصبح رمزاً للثورات الشعبية من أجل الحرية والعدالة ليس فقط عربياً، وإنما دولياً كذلك.

[1] د.دينا شحاتة، محركات التغيير في العالم العربي، مصدر سبق ذكره، ص١٣.

الخاتمة

مما تقدم تبرز لنا قضية في غاية الأهمية ألا وهي أن القيادة هي الأزمة وهي الحل ومنها يبدأ التخبط وبها ينطلق التألق.

والسؤال الذي يطرح نفسه: كيف نقود وكيف نقاد؟ كيف نكون تابعين أو قادة مخلصين أو قادة متميزين؟ وكيف تعمل القيادة على إبراز الأهداف وتحقيق الإنجاز؟

حقيقة، أن كل قائد هو سياسي ولكن ليس كل سياسي قائداً. هذه البديهية هي التي تحكم العلاقة بين القيادة والسياسة، فكلا المفهومين يحملان نقيض الآخر في مكوناتهما. فالقيادة تتحرك نحو الأهداف بقوة الأتباع ومستندة الى وضوح الرؤية لدى القائد، بينما السياسة تتحرك نحو النفوذ والسلطة ومفهوم القوة.

وهناك حقيقة مهمة نجد أن التاريخ والفلسفة يؤكدان عليها وهي (أن المقياس الحقيقي للقائد هو كيف يتصرف في السلطة) فهنا يكون المحك الرئيس للقائد وقيادته، وهذا ما تعرض له أفلاطون بتعاليمه الأخلاقية للقائد فيقول (عندما يُعّلم القائد شعبهِ الأخلاق، فلن يحتاج الى أن يضع قوانين كثيرة ليكونوا منظمين، وعندما يجعل القائد أخلاق شعبه سيئة الا اذا كان هو نفسه أخلاقه سيئة.

وعليه، يجب أن يتمتع القادة بالأخلاق القيادية لأنها الرابطة الأقوى بين القائد وأتباعه، وهي الضامنة الأكيدة لفاعلية التأثير، والأهم هي البوصلة التي لا تنحرف حينما يوازن القائد بين سياسته وسلطته لأنها سوف تؤشر دائماً نحو القيادة وبها يستطيع القادة أن يتميزوا قيادياً ويكونوا بارعين سياسياً وأقوياء سلطوياً، ولكي يضمن القادة أنهم يحملون الأخلاق القيادية عليهم أن لا يضعوا ضمائرهم كوحدة قياس لأساليبهم الأخلاقية، فالضمير قوة فوضوية عمياء لا تدل على المنهج الأخلاقي في كل الحالات وإنما عليهم أن يضعوا مصلحة الأتباع وأحلامهم وأهدافهم هي المقياس لكل أساليبهم وأحكامهم الأخلاقية عندئذ فقط يكون مشروعهم القيادي على الطريق الصحيح وسوف يقطفون ثمار هذا المشروع طال الزمن أم قصر.

وعندما نقول قائداً، فنحن نقول قراراً، فالقائد والقرار تربطهما علاقة طردية وليس العكس، فلا يمكن أن يوجد من نسميه قائداً من دون أن يكون لديه القدرة على اتخاذ القرار وفي الوقت نفسه لا يمكن أن نرى ونلمس قرارات جريئة ومؤثرة وفعالة من دون أن يكون مصدرها قيادة واعية وكفوءة. والقرار لا يشمل فقط معناه اللفظي من إذ البدء في اتخاذ إجراء معين وإنما يشتمل على كل المعاني النفسية والمعنوية المرافقة والمتضمنة له.

فالقرارات هي الأجنة التي تنمو داخل رحم المنظومة القيادية وهي ابنتها الشرعية وإن نمو هذه الأجنة وميكانيكية خروجها من الرحم القيادي الى الممارسة القيادية يعتمد على كفاءة الميكاينزيمية التي تعمل بها المنظومة القيادية لأي قائد.

وعليه، تتكون آلية تعامل القيادة مع الأزمة من خمسة مكونات رئيسة هي:

١. الأزمة تبني هيكلها.
٢. البدء بالتقييم.
٣. الاستعداد للتغيير.
٤. كسب الدعم.
٥. الشروع بتنفيذ التغيير.

ومن جانب آخر، تتعلق النقطة المهمة الثانية بسمات المرحلة الانتقالية التي تبدأ منذ انهيار الهياكل القديمة وحتى استقرار نظام سياسي جديد يترجم كل من قيم وبرنامج الجماعة الثورية. إذ يتميز التنظيم السياسي في مرحلة ما بعد انهيار النظام القديم بدرجة عالية من السيولة والسرعة في تغير التحالفات داخل وخارج المؤسسات السياسية، وتزيد هذه الحالة في ضوء وجود حالة من الفراغ السياسي والقانوني، الى أن تستطيع النخبة الجديدة فرض القواعد الدستورية والقانونية الجديدة، وهذا ما يعرف بالصراع بين الشرعية الدستورية والشرعية الثورية. وهذا الصراع في حقيقة الأمر هو مناط احتمالية أن تستبدل الثورة نظاماً ديكتاتورياً آخر.

ولذلك، يبدو من المهم أن تستطيع النخبة السياسية الجديدة التوصل الى إطار قانوني ودستوري يستجيب للمطالب الشعبية بمزيد من الحريات، ويتوافق مع الثقافة العامة للشعب ويطورها، ويستطيع قيادة عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بشكل يضمن إدماج المجتمع ككل.

بعبارة أخرى، يجب على النخبة الثورية أن تدرك أن عليها أن تختار ما بين مبدأي ديمقراطية التوافق وديمقراطية الأغلبية. إذ تفترض الأولى فرصاً أفضل لكافة القوى السياسية التي يصبح من حقها التفاعل من أجل إنتاج قواعد جديدة للتحاكم السياسي. كما أن العلاقات داخل الديمقراطية التوافقية تتضمن مباراة غير صفرية تهتم بالبحث عن حلول وسط تضمن بقاء الجميع، وعدم إقصاء أي منهم، بينما قد تتضمن ديمقراطية الأغلبية احتمالات أكبر لتضييق الفرص أمام القوى السياسية من خارج النخبة الحاكمة، ويتم استغلال الأغلبية البرلمانية لوضع قواعد للتحاكم السياسي تقصي البعض.

ومن ثم، فأن ضعف قدرة النظام الجديد على إيجاد مؤسسات وقيم مرتبطة به، وتوسيع الدائرة الشعبية المرتبطة به، قد يسهلان ويسرعان من عملية ارتداد العلاقات والقوى والمؤسسات التي كانت سائدة قبل الثورة.

فضلاً عن ذلك، يرتبط نجاح النظام الجديد بقدرته على تحقيق التوازن الدقيق بين ثلاثة أنواع من المؤسسات:

مؤسسات قديمة مستمرة من النظام القديم، أما لكفاءتها أو خبرتها أو ارتباطها بالثقافة السياسية للمجتمع، ومؤسسات معدلة، وهي مؤسسات قديمة طالتها تعديلات، أما في وظائفها أو حدود دورها أو علاقتها بغيرها من المؤسسات أو من إذ عضويتها. والنوع الثالث هو المؤسسات الجديدة التي ينشئها النظام الجديد بغرض تحويل قيم الثورة الى إجراءات يتم تبنيها بشكل مجتمعي واسع.

مما تقدم ممكن أن تستنتج أن المؤسسات القديمة والمعدلة تواجهان تحديات تتعلق بقدرتهما على التواؤم مع الوضع الجديد، خاصة في ظل وجود درجات عالية من الفساد المالي والإداري المرتبطين بقيادات هذه المؤسسات من الصفين الثاني والثالث. وعليه، يكون على النخبة الثورية أن تجري عمليات تطهير داخل هذه المؤسسات في الوقت نفسه الذي تجري فيه عمليات إحلال وتجديد للقيادات الوسيطة والدنيا، وعمليات إعادة التأهيل والتدريب.

Recent Changes in theContemporary Arab Systems

By: Ph.D. NagamNatheerShuker

ABSTRACT

The series of the current changes in Arab region, which came after a group of internal and external motivations gave a clear sign that there is a serioustendency to end most of the ruling regimes in Arab region to create the right opportunity for other ruling systems and new political elitesto represent a new phase in the international system which is controlled by the United States since the collapse of the Soviet Union. These new regimes also adopt new formulations of security, political, and economic standards for the region, as well as their ability to represent the social and intellectual trends in the region, which finally serveIslam. Therefore,great efforts should be offered in order to create a more moderate pattern that will bein harmony with the changes in Arab countries. This patternhas been prepared for since the first decade of this century. A good example for this patternis the arrival of Justice and Development Party to power in Turkey which has gainedAmerican and Western acceptance especially this pattern absorbs the desire and the propensity toIslamic politicization from one hand, and mixing it with certain principles like liberalism, modernization, and the belonging to the contemporary civilization from the other hand. Moreover, it gives the military institutions a protective rolefor democracy and a balance between power and people.